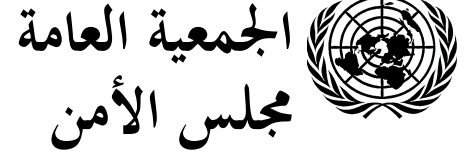


Distr.: General
17 February 2017
Arabic
Original: English



الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البندان ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال
التزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات وردت من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا صادرا
عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ بشأن "الاستفتاء" غير
القانوني المزمع إجراؤه في الأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البندين ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان بشأن "الاستفتاء" غير القانوني المزمع إجراؤه في الأراضي المحتلة بأذربيجان

١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧

حسب ما ورد في تقارير صحفية، تعتزم أرمينيا أن تُجري في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما أطلقت عليه تسمية "استفتاء بشأن التغييرات الدستورية" المزمع إدخالها على النظام العميل غير القانوني الذي أنشأته في الأراضي المحتلة مؤقتاً من أذربيجان.

وتؤكد وزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان مجدداً أن النظام غير القانوني الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة مؤقتاً من أذربيجان ما هو في نهاية المطاف سوى ثمرة من ثمار العدوان والاحتلال. ويخضع هذا النظام لتوجيه وسيطرة أرمينيا وهو لا يزال قائماً بفضل ما تقدمه له أرمينيا من دعم عسكري وسياسي ومالي وغير ذلك من أشكال الدعم، وهو ما أكدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في قضية "شيراغوف وآخرون ضد أرمينيا".

وهذه الخطوة الاستفزازية، إلى جانب مساعي أرمينيا الهادفة إلى تغيير اسم إقليم ناغورنو - كاراباخ الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان، ما هي إلا دليل واضح آخر على أن أرمينيا ليست مهتمة حقاً بالتوصل إلى تسوية سياسية للتراع المسلح. وبدلاً من ذلك، تتبع أرمينيا مسار التصعيد، وتتخذ تدابير متسقة من أجل ترسيخ نتائج سياسة الاحتلال التي تنتهجها والحفاظ على الوضع كما هو مع أنه غير مقبول وغير مستدام، وتقوّض أرمينيا الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي للتراع بإجراء محادثات موضوعية، وتغيّر بصورة غير قانونية الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي للأراضي المحتلة، وتضطلع بأنشطة اقتصادية وأنشطة أخرى، بما في ذلك نقل السكان الأرمن إلى هذه الأراضي، سعياً لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في فرض حالة الأمر الواقع. وباتخاذ هذه الإجراءات، تقوّض أرمينيا أيضاً السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعرضهما للخطر.

ويرد الأساس المبدئي لتسوية التراع في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، وقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ المتخذ في عام ٢٠٠٨، وتدين هذه القرارات استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، وتؤكد من جديد السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دولياً.

وفي تلك القرارات، أعاد مجلس الأمن تأكيد أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء غير قابل للتصرف من أذربيجان، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان.

ويشكل هذا "الاستفتاء" غير القانوني انتهاكاً سافراً لدستور جمهورية أذربيجان ولقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولهذا فليس له أي أثر قانوني على الإطلاق. ويجري هذا "الاستفتاء" المزعوم أيضاً في أراض تم الاستيلاء عليها في إطار الحالة التي نشأت نتيجة لاستخدام أرمينيا القوة ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان وتهديدها باستخدام القوة ضدها، وقد اقترنت هذه الحالة بالممارسة الشنيعة المتمثلة في التطهير العرقي وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

ولهذا نهيب بالمجتمع الدولي أن يرفض العملية المصطنعة وغير القانونية المتمثلة في إجراء "استفتاء" وأن يمارس ضغوطاً سياسية ودبلوماسية على أرمينيا لكي تكفّ عن محاولاتها العقيمة الرامية لتضليل شعبها والمجتمع الدولي عموماً، ولكي تضع حداً لسياسة الاحتلال والضم التي تتبعها، ولكي تشارك بصورة بناءة في عملية تسوية النزاع وتمثل لالتزاماتها الدولية.